مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنموية

آفاق

لأن المعرفة تسبق الرأي

نشرة رقم 39 - أبريل 2023

أزمة تايوان:
قوّة الاقتصاد تكبح جماح الحرب .. لكن إلى متى؟

تايوان: 23 مليون
انسان ينتجون
783 مليار دولار
ويصدّرون 432 مليار

الحرب: اضطراب
حركة 50٪ من
السفن وانتاج 92٪
من الرقائق المتقدمة

الصين وتايوان:
أعداء في السياسة
حلفاء في الاقتصاد

لأن المعرفة تسبق الرأي

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 39 – أبريل 2023

www. josor.org

الصورة العامة لاقتصاد تايوان:

23 مليون إنساناً ينتجون 783 مليار دولار ويصدّرون 432 مليار

جمال محمد غيطاس

تعد جزيرة تايوان واحدة من "الدرر الاقتصادية" الواضحة في الاقتصاد العالمي الحالي، حيث ترتفع بها الكفاءة الاقتصادية والمالية والاجتماعية إلي درجة عالية، خاصة عند مقارنة مستوى الموارد المحلية الأساسية، من البشر والمساحة والثروات الطبيعية، بحجم الناتج المحلي الإجمالي ونوعية الحياة والدخل والتعليم والخدمات الصحية، وطبيعة الدور الذي تلعبه على الساحة الاقتصادية العالمية، كمًّا ونوعاً.

فبحسب إحصاءات 2021، المسجلة عن تايوان في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد http://unctadstat.unctad.org»، يعيش في تايوان حاليا، 23.860 مليون نسمة، في مساحة من الأرض تبلغ 35 الفا و410 كيلو مترا مربعا، 79% منهم في مناطق حضرية، و21% في مناطق ريفية، وتبلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالي لهؤلاء البشر والأرض التي يعيشون عليها ما يعادل 783 مليار و853 مليون دولار امريكي في العام، وينمو الدخل المحلى الإجمالي بمعدل 5.65% سنويا، فيما يبلغ النمو في مؤشر الأسعار 1.82%، وفى العام 2021 بلغ معدل النمو في صادراتها 28.9%، والنمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.3% من اجمالي الناتج المحلي، فيما أصبح أسطولها البحري التجاري يستحوذ علي 0.334% من اجمالى حجم الاسطول التجاري العالمي، أما العملة المحلية (الدولار التايواني) فمتوسط سعر صرفها خلال 2021 بلغ نحو 28.24 أمام دولار امريكي.

وفيما يتعلق بأوضاع الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بأوجه الانفاق، تقول البيانات أنه في العام 2020 شكل الاستهلاك العائلي 48.6% من الناتج المحلى الإجمالي، والإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة 14%، وإجمالي تكوين رأس المالي 23.7%، والصادرات 58.5% والواردات 44.9%.

من المراجعة التي قام بها مركز جسور، للبيانات التفصيلية الخاصة بالاقتصاد التايواني بقاعدة بيانات الاونكتاد خلال الـ 17 سنة الماضية (2005/2012)، تبين أن الاقتصاد التايوانى سجل نموا متسارعا منذ 2005 وحتي الآن، فقد قفز بالناتج المحلى الإجمالي لشبه الجزيرة من 374 مليار دولار في عام 2005، إلي 783 مليار و853 مليون دولار في عام 2021، ما يعني أن الجزيرة تمكنت من مضاعفة ناتجها المحلى الإجمالي بما يناهز الضعف تقريبا، وخلال هذه الفترة الزمنية تعرض الاقتصاد التايواني لانتكاسة واحدة في العام 2010 حينما تراجع الناتج المحلى الإجمالي إلي 281 مليار و144 مليون دولار، وإن كانت البيانات تشير إلي ان معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي كان 5.38% في العام 2005، ارتفع إلي 10.25% في العام 2010، قبل ان يعود للانخفاض مرة اخري ويحقق 5.65% في العام 2021.

انعكس هذا الأداء القوى على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من 16 الفا و409 دولار في العام 2005 إلي 32 الفا و852 دولار في العام 2021، أي ارتفع بما يناهز الضعف أيضا، وترافق مع ذلك استقرار واضح في سعر صرف العملة المحلية خلال الـ 17 عاما المذكورة، حيث تراوح سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار بين 32.179 من الدولار في العام 2005، و28.024% من الدولار في العام 2021.

مع هذا الأداء، كان طبيعيا أن تحقق تايوان لنفسها وجها اقتصاديا قويا في عالم التجارة الدولية، ففي العام 2005 حققت صادرات قدرها 432 مليار و198 مليون دولار، وواردات 182 مليار و198 مليون دولار، محققة بذلك فائضا في الميزان التجاري العام قدره 249 مليار و584 مليون دولار، واستمر الأداء القوى حتي العام 2021،حينما بلغت الصادرات 447 مليار و693 مليون دولار، والواردات 382 مليار و101 مليون دولار، بفائض في الميزان التجاري بلغ 65 مليار و592 مليون دولار في العام 2021، وتشكل هيكل التجارة التايوانية من 93% سلع مصنعة، و7% سلع أخرى.

فيما يتعلق بالقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استطاعت تايوان خلال السنوات المذكورة أن تجعل من نفسها منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، ففي العام 2005 بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة إليها 11 مليار و625 مليون دولار، ارتفعت إلي أكثر قليلا من 24 مليار دولار في عام 2010، ثم هبطت قليلا إلي نحو 23 مليار دولار في 2015، وبسبب الوضع السياسي وتصاعد حدة التوتر حول مصير الجزيرة خلال السنوات الأخيرة، تراجع معدل تدفق الاستثمارات الخارجية بصورة لافتة إلي ما دون المليار دولار في العام 2021، وفى المقابل ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة المغادرة أو التي خرجت من الجزيرة عند حدود معقولة خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث بلغت نحو 6 مليارات في العام 2005، وهبطت الى ادني مستوي لها في العام 2010 حينما بلغت نحو 574 مليون دولار فقط، لكنها تصاعدت إلي 14 مليار و709 مليون في العام 2015، ثم نحو 10 مليارات في العام 2021.

ومن الملامح البارزة في اقتصاد تايوان، أنه يعتمد بصورة كبيرة على القطاعات الاقتصادية الحديثة والمتقدمة، خاصة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الخدمات، وفي هذا السياق تشير البيانات إلي أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات استحوذ على 32.81% من اجمالي الصادرات التايوانية في العام 2005، وارتفعت هذه النسبة إلي 34.6% في العام 2010، ثم إلي 39.37% في العام 2015، ثم إلي 51.47% في العام 2021، وعلى صعيد الواردات، استحوذ هذا القطاع علي 21.73% من واردات تايوان في 2005، ثم 19.56% في 2010، ثم 21.39% في 2015، قبل ان تقفز النسبة إلي 30.21% في العام 2021.

أصبح قطاع الخدمات هو الآخر من القطاعات المهمة في تجارة تايوان، ففي العام 2005 بلغت صادرات الخدمات ما قيمته 18 مليار و137 مليون دولار، والواردات 32 مليار و457 مليون دولار، بعجز في الميزان التجاري للخدمات بلغ 14 مليار و320 مليون دولار، وفي غضون السنوات التالية، تطور قطاع الخدمات التايواني بصورة مضطردة من سنة لأخرى، وبحلول العام 2021، كانت تايوان قد تمكنت من بناء صناعات خدمية، حققت لها صادرات قدرها 52 مليار و36 مليون دولار، مقابل واردات قدرها 39 مليار و562 مليون دولار، مما جعل الميزان التجاري للخدمات يحقق فائض قدره 12 مليار و474 مليون دولار.

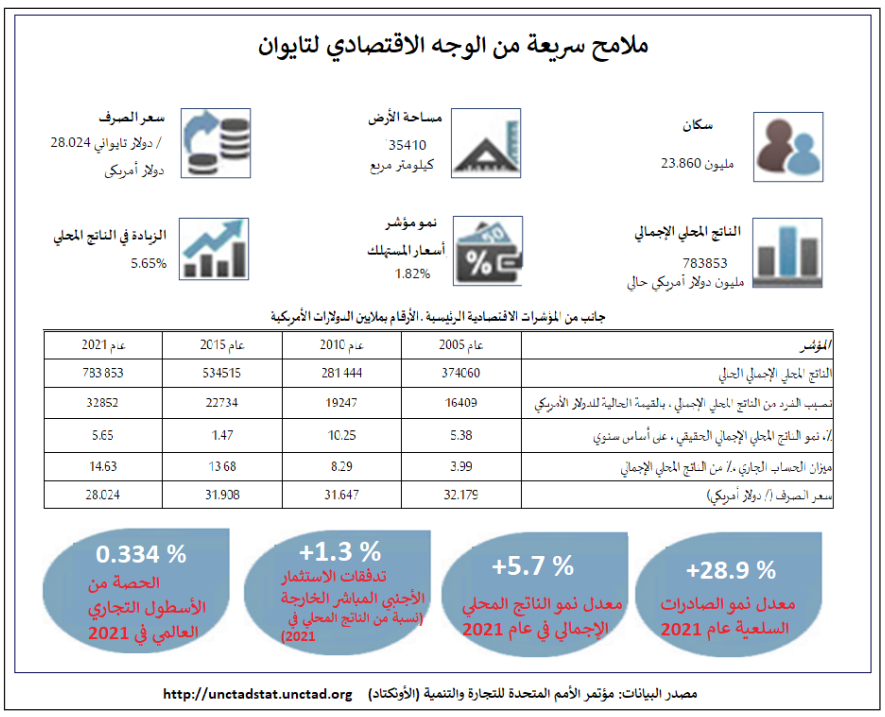

صراع جبابرة .. ولكن للاقتصاد كلمته

جذور النزاع حول جزيرة تايوان، هي بالأساس سياسية وعقائدية واستراتيجية بالنسبة للأطراف الثلاثة للنزاع، الجزيرة التي ترى نفسها كيانا مستقلا، والصين التي ترى نفسها البلد الأم صاحبة الحق في الولاية عليها، والولايات المتحدة التي تجبرها مصالحها على أن تكون الداعم الأول لوضعها المستقل، ومثل هذه الوضعية تكفى نظرياً لتطور النزاع ودخوله مرحلة الصراع المسلح، لكن حتي هذه اللحظة لم تنطلق الطلقة الأولى للحرب، وهنا تحديداً يبرز الوجه الاقتصادي للنزاع، فأولاً جزيرة تايوان واحدة من "الدرر الاقتصادية" الواضحة في الاقتصاد العالمي الحالي، التي لا يمكن لأى من أطراف النزاع المباشرة أو ما حولهم التضحية بها بسهولة، وثانياً فإن كل خلافات السياسة والعقائد والاستراتيجيات، لم تستطع أن تقضي على الشراكة الاقتصادية الفعلية بين تايوان والصين، الذين يعدان من الناحية الاقتصادية حلفاء من الدرجة الأولى، وثالثاً أن أمريكا وغيرها من دول العالم، لا تطيق ولا تتحمل بسهولة أعباء نزاع يمكن أن يؤدي في اليوم التالي إلي شلّ حركة نصف أسطول السفن التجارية للحاويات ونحو 90% من سفن الشحن العملاقة، وإحداث هزة في العالم الرقمي نتيجة اضطراب امدادات نحو 92% من امدادات الشرائح الالكترونية المتقدمة، وبالتالي يمكن القول أن قوة الاقتصاد لا تزال حتي هذه اللحظة من العوامل المهمة القادرة على كبح جماح الحرب، لكن يظل السؤال الذى بلا إجابة ... إلى متى؟

بعيداً عن الأبعاد السياسية والاستراتيجية للازمة.. يعالج مركز جسور في نشرته لهذا الشهر ثلاثة من ملامح الوجه الاقتصادى للنزاع، وهي اقتصاد تايوان، ثم تجارتها البينية مع الصين والولايات المتحدة، وأخيراً التداعيات الاقتصادية الدولية للنزاع حال نشوبه.

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING

Dallah Albaraka
دلة البركة

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 39 – أبريل 2023

www. josor.org

أعداء فى السياسة حُلفاء فى الاقتصاد:

تجارة تايوان مع الصين أكثر بـ423 مليار دولار من تجارتها مع أمريكا فى آخر 22 عاماً

محمود سلامه الشريف

بلغت قيمة التجارة البينيّة في السلع بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية ما مقداره تريليون و655 مليار و999 مليون دولار أمريكي منذ عام 2000 حتى 2021، استحوذت الصادرات التايوانية إلى الولايات المتحدة على ما يُجاوز 961 مليار دولار بنسبة 58.04% من إجمالي قيمة التجارة بينهما، بينما سجلت 694.7 مليار دولار للواردات التايوانية من الولايات المتحدة، أي بنسبة 41.95% فقط.

في المقابل تجاوزت قيمة تجارة السلع البينية بين تايوان والصين حاجز التلريونين و79 مليار دولار أمريكي في الفترة ذاتها، لتسجل الصادرات من تايوان إلى الصين ما مقداره 844.7 مليار دولار أي مانسبته 40.62% من إجمالي تجارة السلع بينهما، أما الواردات من الصين إلى تايوان بلغت تليريون و219 مليار دولار أي بنسبة تمثل 58.63% من إجمالي تجارتهما. كما هو موضح بالجدول المرفق.

تشير البيانات بداية إلي أن تجارة تايوان مع الصين أكثر بـ423 مليار و101 مليون دولار من تجارتها مع الولايات المتحدة الامريكية في الـ 22 عاماً الأخيرة، فضلاً عن ذلك فإن تايوان تعتمد في وارداتها من السلع على الصين بأكثر من ضعف وارداتها من أمريكا تقريباً.

تقول البيانات أيضا أن صادرات تايوان الي الصين أكبر بكثير من صادراتها إلى منطقة جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان مُجتمعة، وبحسب تقديرات ديسمبر 2021، تعد الصين (بما فيها هونج كونج) الوجهة الأساسية لصادرات تايوان بنسبة 42.3%، في حين تستحوذ منطقة جنوب شرق آسيا على 15.7%، والولايات المتحدة 14.7%، ودول الاتحاد الأوروبي 7.1%، واليابان 6.5%. أما بالنسبة لوارداتها، تظل الصين على رأس القائمة بنسبة 22%، ثم اليابان 14.7%، ومنطقة جنوب شرق أسيا 12.4%، وأخيراً الولايات المتحدة 10.3% والاتحاد الأوروبي 9.7%.

تعزّى هذه القوة في العلاقات التجارية بين الصين وتايوان إلى عدة عوامل، من بينها، أولاً: الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية في اقتصاديّ الصين وتايوان فالصادرات من أهم مصادر الدخل للبلدين، وتُمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي لتايوان، وحوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. ولذلك فإن أي تأثير سلبي على العلاقات التجارية سيؤثر بشكل كبير على الاقتصادين.

ثانياً؛ وجود مصالح مشتركة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي فكلا الدولتين من أكبر الدول المنتجة للإلكترونيات والمعدات الإلكترونية في العالم، وتمتلكان سلاسل توريد متكاملة في هذا المجال. ولذلك فإن أي اضطراب في هذا المجال سيؤثر على العديد من الصناعات في العالم.

ثالثاً؛ ما أبرمه البلدين من اتفاقيات تجارية متبادلة من شأنها تحسين العلاقات التجارية بينهما، وتسهيل دخول المنتجات إلى الأسواق الخارجية. وهذا يعني أن هناك إرادة سياسية لدى البلدين للحفاظ على العلاقات التجارية بينهما، لاسيما اتفاقية الإستثمار الثنائي عام 2012، واتفاقية الشحن الجوي المباشر التي وُقعت في العام ذاته، وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات التجارية بين تايوان والصين تتميز بالتنوع، حيث تشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات. وهذا يعني أنه من الصعب بمكان تقليل التبعية بينهما على نطاق واسع في حالة وجود خلافات سياسية بين الجانبين. وبالتالي، فإن العلاقات التجارية بين تايوان والصين تظل قوية ومستمرة رغم الخلاف السياسي القائم بينهما.

تُشير البيانات كذلك إلى أن صادرات تايوان من السلع إلى أمريكا تزيد على صادراتها إلى الصين وإن كانت الزيادة بمقدار بسيط بلغ 116 مليار و573 مليون دولار خلال فترة الرصد ما بين عامي 2000 حتى 2021. ولتايوان أهمية اقتصادية متنوعة لأمريكا لا يمكن غض الطرف عنها لا سيما اعتبارها ثامن أكبر سوق للصادرات الزراعية الأميركية، وتستورد ما مقداره 5 مليارات دولار سنويا، تنتج تايوان كذلك 20% من سعة الرقاقة العالمية، وتنتج 92% من منتجات أشباه الموصلات الأكثر تطورا في العالم.

يُلاحظ كذلك أن إجمالي قيمة التجارة في السلع بين تايوان والصين لم تتجاوز 100 مليار دولار في العقد الأول من فترة الرصد ثم قفزت في العقد الثاني لتتراوح بين حد أدنى بلغ 112.9 مليار دولار وحد أقصى تخطى 182 مليار دولار، ولعل هذه القفزة كانت نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة بين تايوان والصين والتي وُقعت في عام 2010، بهدف تحسين العلاقات التجارية بين الجانبين وتسهيل دخول المنتجات إلى الأسواق الخارجية، كذلك اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي التي صودق عليها في العام ذاته، لتفتح هذه الاتفاقيات وغيرها أفقاً واسعاً للتجارة البينية بين الدولتين.

شهد العامين الأخيرين تراجعا حادا في التجارة السلعية بين تايوان والصين والتي تسببت فيها جائحة كورونا لتسجل 87.2 مليار و71.1 مليار دولار في عامي 2020 و2021 على التوالي، غير أن الوضع كان مغايرا بالنسبة للعلاقة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت انتعاشا رغم الجائحة لتسجل 91.27 مليار و109.77 مليار دولار في العامين نفسهما، ليكون عام 2021 هو الأعلى على الإطلاق في حجم التجارة السلعية بين البلدين خلال 22 عاما.

تُشير البيانات كذلك أن قيمة إجمالي التجارة السلعية بين تايوان والصين قفزت قفزة كبيرة إذا ما قارنّا بداية فترة الرصد أي عام 2000 بنهايتها أي عام 2021 لتسجل ارتفاعا مقدراه 72%، رغم أن العامين الأخيرين انكمشت التجارة بينهما بشكل ملحوظ كما سبق القول، في المقابل حققت التجارة السلعية بين تايوان وأمريكا ارتفاعاً هي الأخرى إلا أنه سجّل نسبة أقل من نظيرتها مع الصين بلغ مقداره 57%.

تُشير البيانات إذن إلى أن الصين وتايوان أعداء في السياسية وحلفاء في الاقتصاد، فعلى الرغم من وجود خلافات سياسية بينهما، إلا أنه لا يوجد علاقة طردية بين التجارة والسياسة بين الجانبين. فالعلاقات التجارية بين الصين وتايوان تعتبر قوية ومستمرة، وتتميز بالتنوع والاعتماد المتبادل على الصادرات والواردات. فالمعيار الذي يمكن اعتماده كأساس للعلاقات بين الدول هو معيار المصلحة الذي يكون بمنأى عن التجاذبات السياسية وصراعات النظم والحكومات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق مكتسبات سياسية أو سيادة معنوية أو غيرها من الأغراض التي تعزز نفوذها على المستوى الدولي.

التجارة البينية لتايوان مع كل من الصين وامريكا بالمليار دولار من 2000 الي 2021

العام	صادرات تايوان لأمريكا	واردات تايوان من أمريكا	إجمالي قيمة التجارة في السلع بين تايوان وامريكا	صادرات تايوان للصين	واردات تايوان من الصين	إجمالي قيمة التجارة في السلع بين تايوان والصين
2000	30,190	17,226	47,416	4.4	15.4	19.8
2001	31,151	16,345	47,496	5.5	15.5	21
2002	28,768	16,788	45,556	6.2	18.5	24.7
2003	32,569	16,958	49,527	7.7	23.1	30.8
2004	36,674	20,622	57,296	13.3	31.7	45
2005	43,199	24,864	68,063	21.6	40.3	61.9
2006	42,728	28,903	71,631	26.3	48.6	74.9
2007	44,948	32,855	77,803	33.2	58.2	91.4
2008	42,149	34,525	76,674	28.7	53.1	81.8
2009	33,282	24,224	57,506	19.8	39.7	59.5
2010	53,127	35,634	88,761	83.3	98.9	182.2
2011	56,917	38,137	95,054	68.7	87.5	156.2
2012	51,716	36,018	87,734	62.3	77.7	140
2013	52,487	35,911	88,398	66.2	81.7	147.9
2014	53,574	34,873	88,447	64.9	78.5	143.4
2015	49,475	31,823	81,298	56.3	83.3	139.6
2016	46,838	30,846	77,684	53.5	80.2	133.7
2017	50,033	32,047	82,080	55.5	76.5	132
2018	48,630	34,188	82,818	51.8	70.3	122.1
2019	46,998	36,714	83,712	47.9	65	112.9
2020	38,182	53,093	91,275	31.1	56.1	87.2
2021	47,638	62,132	109,770	36.5	34.6	71.1
الإجمالي	961,273	694,726	1,655,999	844.7	1219	2,079.10

بيانات منظمة التجارة العالمية منذ عام 2000 حتى عام 2021 على الرابط التالي: https://stats.wto.org/

لأن المعرفة تسبق الرأي

جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والمجتمعية
JOSOR CULTURAL DEVELOPMENT STUDIES CONSULTING

Dallah Albaraka
دلة البركة

أسسه : صالح بن عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة : هديل صالح كامل

نشرة رقم 39 – أبريل 2023

www. josor.org

مع الطلقة الأولى للحرب:

اضطراب حركة 50% من سفن الحاويات وتعطُّل إنتاج 92% من الرقائق المتقدّمة و 70% من شرائح المحمول

نهـال زكـي

مع خروج الطلقة الأولى للحرب علي تايوان، ستكون حركة 50% من سفن الحاويات، و90% من حركة السفن العملاقة حول العالم مُعرضّة للاضطراب ثم التعطّل ثم الشلل التام، بالتزامن مع اضطراب في إنتاج 92% من الرقائق الذكية واشباه الموصلات الأكثر تقدماً، و70% من شرائح الهواتف المحمولة الذكية، و35% من وحدات التحكم الدقيقة المخصصة للسيارات، و80% من اللوحات الأم للحاسبات المحمولة، و60% من أجهزة بناء الشبكات حول العالم، ما يعني عملياً أن حركة الاسطول التجاري العالمي ستتعرقل بصورة مؤثرة، فيما ستتعرض قنوات تغذية وتحديث الأذرع الأساسية لمنتجات ومعدات العالم الرقمي لجفاف مفاجئ ثم ضمور سريع قد يقودها إلي الشلل.

هذه بعض ملامح الكابوس الاقتصادي المتوقع أن يحدث حال اندلاع نزاع عسكري حول جزيرة تايوان، وفقا لما قدّمته العديد من المصادر ومراكز البحث والتفكير حول العالم، مثل بوابة الحكومة التايوانية، وتقرير الاتحاد الأوربي لعام 2021، وفوكس بيزنس، ومؤسسة Beroe.

تم بناء سيناريو ما بعد اندلاع النزاع، استنادا إلي وضعية تايوان في الاقتصاد العالمي، وكونها أولاً مركزاً محورياً للعديد من الصناعات والمنتجات الحيوية العالمية، ومركزاً حصرياً وحيداً للبعض منها، مثل الأجيال الجديدة من الرقائق الالكترونية الأكثر تقدماً، وثانياً أن النزاع العسكري سيؤدى حتما الي تعطل أو توقف حركة الملاحة في مضيق تايوان، الذي يمثل واحداً من أهم ممرات التجارة الدولية عالمياً، حيث مر من خلاله عام 2021 نحو نصف الأسطول العالمي من سفن الحاويات و 90% من أكبر السفن في العالم من حيث الحمولة، ومن ثم فإن تعطله أو توقفه يعني اضطراب مؤكد في حركة 50% من سفن الحاويات و90% من سفن الحمولة العملاقة الأكبر حول العالم.

وفيما يلي نسرد بعض ملامح الكابوس الاقتصادي المتوقع حال اندلاع الحرب حول الجزيرة:

التجارة الضائعة

سيتمثل التأثير الاقتصادي الأكثر خطورة في اضطرابات سلاسل توريد أشباه الموصلات والصناعات التحويلية، حيث تنتج تايوان 92% من الرقائق الذكية الأكثر تقدما في العالم (بقياس أقل من 10 نانومتر)، بالإضافة إلى ما يقرب من ثلث إلى نصف الإنتاج العالمي من الرقائق الهامة الأقل تطوراً. في حين ينتج TSMC (مَسبك الرقائق الرائد في تايوان) 35% من وحدات التحكم الدقيقة للسيارات في العالم و 70% من شرائح الهواتف الذكية عالمياً. كما أنها تهيمن على إنتاج الرقائق لوحدات معالجة الرسومات المتطورة في أجهزة الكمبيوتر والخوادم. ومن المتوقع أن يضيع على صناعات الرقائق التايوانية حوالي 1.6 تريليون دولار من الإيرادات سنويا الحصار، علاوة على أن 80% من حصة السوق العالمية من أجهزة الكمبيوتر المحمولة واللوحات الأم، و60% من أجهزة الشبكة في العالم يتم تصنيعها من قبل تايوان. كما أنها تنتج 73% من رقائق المعالجة المتقدمة ذات حجم أقل من سبعة نانومتر. وتمثل تايوان وكوريا الجنوبية حوالي 63% و18% من إنتاج أشباه الموصلات في العالم بأسره، وأي عدوان عسكري في بحر الصين الجنوبي سيشل حوالي 80% من الطاقة الإنتاجية، مما سيزيد العبء على الطلبات المتراكمة لأجهزة الكمبيوتر الشخصية بسبب النقص الحالي في أشباه الموصلات.

يذكر أيضا أن انتاج تايوان من المواد الكيميائية يمثل حوالي 8-6%، وفي حال تأثره سترتفع الأسعار في حدود 14-10% نظراً لأن آسيا تعتمد في الغالب على استيراد معظم المواد الكيميائية.

خسائر الصين والعالم

ستتعرض تجارة الصين هي الأخرى لمشكلات جمّة، سواء بسبب تأثر حركة السفن، أو بسبب العقوبات التي يفترض أن توقع عليها بسبب الغزو، وبالتالي فإن استعداد البنوك لتقديم الائتمان للشركات التي تتعامل مع الصين في التجارة العالمية، قد ينخفض وسط الحصار، مما سيعطل أكثر من 270 مليار دولار في التجارة بين الصين وبقية العالم، وسيكون لهذا الامر تبعات عديدة.

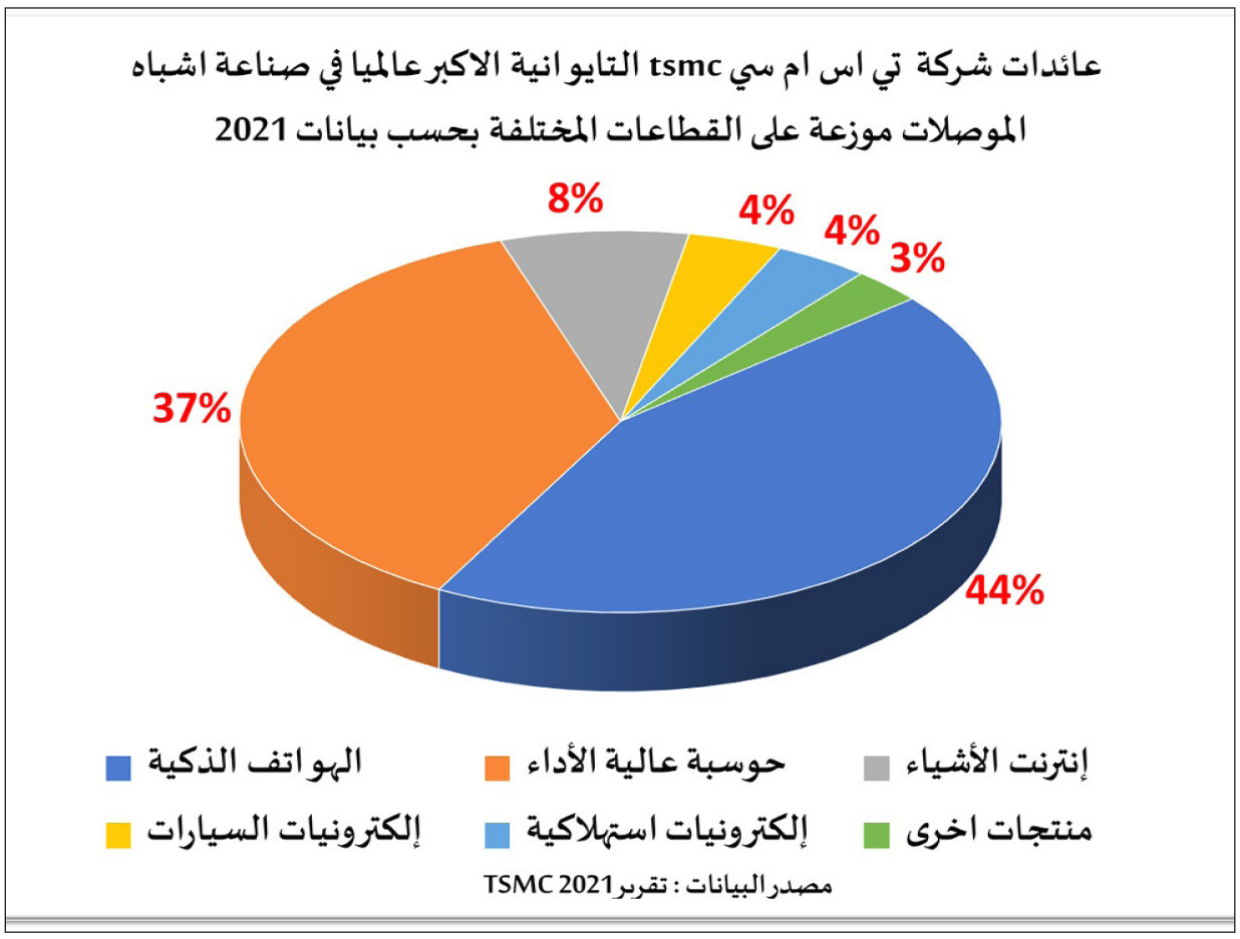

ففي مجال الطاقة، الصين هي أكبر منتج ومستورد للفحم في العالم، قدرت واردتها من أستراليا بحوالي 32%، في حين تستورد حوالي 60% من الغاز الطبيعي المسال من أستراليا وقطر معاً، لذا سيؤدي الصراع بين الصين والولايات المتحدة إلى خفض الواردات من أستراليا وكندا وقطر. كما تمثل الصين حصة 97% من إنتاج رقائق السيليكون و79% من الخلايا الكهروضوئية منذ 2019. تمتلك الصين تسعة من أكبر 13 شركة لتصنيع وحدات الطاقة الشمسية على مستوى العالم. كما أنها تحتل المركز السابع من بين المراكز العشرة الأولى لمصنعي توربينات الرياح، بالتالي ستؤدي العقوبات إلى نقص بعض الطاقة المتجددة على مستوى العالم على المدى القصير والمتوسط.

وفي مجال الكيماويات، تستحوذ الصين على أكثر من 70 مليار دولار من صادرات المواد الكيميائية العالمية في 2020، وهي المحرك الرئيسي للطلب على معظم المواد الكيميائية خاصة البتروكيماويات مثل البولي إيثيلين والبولي بروبيلين، وإذا حدثت أزمة، هناك احتمالات لرفع التعريفات الجمركية على الواردات بأثر رجعي، وازدياد فترات التوريد، أما المعادن، فتمثل الصين أكثر من 60% من الإمدادات العالمية لجميع المعادن، مما سيؤدي الى حدوث اختناق في بحر الصين الجنوبي وازدياد فترات التوريد.

تأثيرات أخرى

من المتوقع أيضا أن تكون هناك تأثيرات للنزاع علي دول ومناطق بعينها، فبالنسبة لليابان، قد يؤدي ضم الصين لتايوان إلى آثار سلبية على قطاع السياحة في بعض الجزر اليابانية. كما أن 40% من التجارة البحرية اليابانية تمر عبر بحر الصين الجنوبي، وإذا سيطرت الصين على تايوان، قد تفرض قيوداً على الشحن، مما يعوق النمو الاقتصادي لليابان. والصين هي أيضا الشريك التجاري الرئيسي لليابان، في حال دعمها لتايوان، فإن الصين ستفرض عليها قيوداً تجارية.

وفي أستراليا سيؤثر التصعيد من قبل الصين على الصادرات الأسترالية، مثل الزراعة والتعدين، في حين ستعاني صناعات البيع بالتجزئة والبناء والصناعات التحويلية من فقدان الواردات الصينية، وفى الهند قد يعني دعم الهند لتايوان ارتباطا محتملا من شأنه أن يساعد الهند على إنشاء مصانع أشباه الموصلات، في حين ستخلق التوترات الحدودية القائمة بالفعل مع الصين، تأثر قطاع الكيماويات والأدوية في الهند.